تحليل إقتصادى لتضخم أسعار المنتجات الزراعية فى مصر

الملخص

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري حيث يساهم بنحو ١٤% في الناتج المحلي الاجمالي (حوالي ٢.٣ تريليون جنيه في عام٢٠١٤)وتمثل نسبة القوة العاملة بالزراعة حوالي ٢٧.٥% من القوي العاملة بمصر لذلك فإن عدم استقرار أسعار منتجات القطاع الزراعي ينعكس بالضرورة علي المستوي القومي فهو المسئول عن توفير الغذاء والكساء للمجتمع المصري، والمواد الخام للقطاع الصناعي، بالأضافة الي ما يساهم به في التصدير ومن ثم فهو يؤثر في المستوي العام للأسعار فانخفاض الانتاج الزراعي من السلع الضرورية وارتفاع تكاليف الانتاج تكون نتيجته ارتفاع المستوي العام للأسعار .

يقصد بالتضخم الإرتفاع العام والمستمرللأسعار، وينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. تنشأ مشكلة الدراسة من التزايد المستمر في المستوي العام لأسعار مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي(اسعار عوامل الانتاج وأسعار السلع والخدمات) في مصر بشكل عام ولأسعار المنتجات الزراعية بشكل خاص وذلك ناتج عن :

زيادة الطلب الكلي علي المنتجات الزراعية أوما يعرف بتضخم الطلب Demand–Pull Inflation نتيجة الزيادة في السكان والزيادة في الدخل الكلي والفردي ويترتب علي ذلك زيادة الاعتماد علي الواردات منها لتغطية الاحتياجات المحلية والتي يتم استيرادها بالأسعار العالمية ، بالأضافة إلي الطلب الخارجي وضرورة اعتماد الدولة علي الصادرات الزراعية للحصول علي العملات الصعبة.

زيادة تكاليف الانتاج للمنتجات الزراعية موضع الدراسة نتيجة لإرتفاع اجور العمالة الزراعية وايجار الارض الزراعية واسعار مستلزمات الانتاج خاصة المستوردة منها

وارتفاع تكاليف التسويق وذلك ما يعرف بتضخم التكاليف Cost-Push Inflation وبالتالي ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية.

وتهدف الدراسة إلي التعرف علي ظاهرة التضخم في أسعار المنتجات الزراعية من خلال تحليل وقياس ظاهرة تضخم الأسعار في القطاع الزراعي بشكل عام والمنتجات الزراعية بشكل خاص ، وتستهدف هذه الدراسة حصر العوامل المسببة للتضخم الداخلي والخارجي في القطاع الزراعي المصري، ودراسة علاقة تضخم الأسعار في القطاع الزراعي بالاقتصاد القومي المصري،واستهدفت الدراسة أُثر التضخم علي اقتصاديات بعض السلع الزراعية من حيث تكاليف انتاجيتها والأسعار ومستلزمات الانتاج والطلب (الاستهلاك) وكيفية الحد من أثر التضخم علي اقتصاديات السلع موضع الدراسة وهي اللحوم الحمراء، القمح، الأرز، قصب السكر، الطماطم ،البطاطس.

وتضم الدراسة اربعة أبواب بالإضافة إلى مقدمة تحتوى على مشكلة الدراسة وأهدافها، والطريقة البحثية ومصادر جمع البيانات.

يتناول الباب الأول:- اولاً:الاطار النظري الذي يشتمل علي المفاهيم البحثية واهم المصطلحات ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة. وثانياً: الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة الخاصة بالتضخم علي المستوي القومي وعلي مستوي القطاع الزراعي، وآيضاً الدراسات المتعلقة بالسياسة السعرية وسعر الصرف وهذا يتضمن استعراض الدراسات الاقتصادية والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ويتضمن الباب الثاني:-مؤشرات ومقاييس التضخم في الاقتصاد القومي المصري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ عن طريق استخدام الأرقام القياسية للأسعار كأحد المؤشرات الهامة لتحديد معدل التضخم فيمكن الاعتماد عليها لقياس تطورات الأسعار بإعتبارها الوسيلة العلمية التي تعكس اتجاهات المستوي العام للأسعار ومؤشر لتطور قيمة النقود أي قوتها الشرائية.

- فيتبين أن **الأرقام القياسية لأسعار الجملة Wholesalers Price Index**كرقم عام قد تزايد بصفة مستمرة خلال تلك الفترة إلي ان بلغ في نهاية تلك الفترة حوالي ١٨٦.٣ أي بزيادة قدرت بنحو ٨٦.٣% من سنة الأساس .
- أما عن **الأرقام القياسية لأسعار الجملة للمواد الغذائية** قد تزايدت بصفة مستمرة خلال تلك الفترة والذي قد يرجع الي تزايد الطلب علي الغذاء في ظل قصور المعروض من المواد الغذائية، كما قد يعزي الي غياب الرقابة علي تجارة المواد الغذائية فقد بلغت في نهاية تلك الفترة حوالي٢٤٧.٨ أي بزيادة قدرت بنحو ١٤٧.٨% من سنة الأساس .
- وبالنسبة **للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI)** كرقم عام قد تزايدت بصفة مستمرة خلال تلك الفترة فقد بلغت في نهاية تلك الفترة حوالي344.2 أي بزيادة قدرت بنحو ٢٤٤.٢% من سنة الأساس .
- أما بالنسبة للرقم القياسي **لأسعار المواد الغذائية** فقد بلغت في نهاية تلك الفترة حوالي519.8 أي بزيادة قدرت بنحو ٤١٩.٨% من سنة الأساس .
- وبالنسبة لتطور **الأرقام القياسية لنفقة المعيشة** – أي نفقات معيشة الأسر المتوسطة الدخلفي كل من الحضر والريف وهو اكثر دقة وتعبيراً عن **القوة الشرائية للمستهلكين** فقد بلغ في الحضر أقصاه ٣٦٠.٨ عام ٢٠١٤ بزيادة قدرت حوالي ٢٦٠.٨% بينما بلغ في الريف أقصاه٣٣٠.٧ عام ٢٠١٤ بزيادة قدرت حوالي٢٣٠.٧% من سنة الأساس .
- أما بالنسبة للرقم القياسي **لنفقة المعيشة** كرقم عام في الجمهورية فقد تزايد بمعدل مستمر الي أن بلغ في نهاية فترة الدراسة حوالي٣٤٥.٩ بزيادة قدرت حوالي٢٤٥.٩% من سنة الأساس .

في ضوء تلك النتائج يتضح أن الآرقام القياسية بكافة أنواعها أخذت إتجاها تصاعدياً خلال فترة الدراسة وهو يعكس حركات الأسعار نحو الزيادة المستمرة وعلي وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد القومي خلال فترة الدراسة .

- كما تبين أن معدل الضغط التضخمي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) قد تجاوز الواحد الصحيح في كل سنوات الدراسة الأمر الذي يشير الي أن هناك اتجاها تضخمياً مستمراً طوال فترة الدراسة، فهذا المعدلتراوح بين حد أدني نحو 2.5% في عام 2008 وحد أقصي نحو11% عام2004.

- أما بالنسبة إلي **معامل الاستقرار النقدي** المقدر في الاقتصاد القومي المصري قد تجاوز الواحد الصحيح في كل سنوات الدراسة الأمر الذي يشير الي أن هناك اتجاها تضخمياً مستمراً طوال فترة الدراسةفمعامل الاستقرار النقدي خلال تلك الفترة قد تراوح بين حد أدني قدره ١.١٥ في عام ٢٠١١ وحد أقصي بلغ ٨.٦٣ عام ٢٠٠٤ م من ذلك يتضح أن فترة الدراسة قد تميزت بوجود اتجاهات تضخمية ملموسة ترجع الي زيادة معدلات النمو في كمية النقود بدرجة كبيرة تجاوزت معها حدود الأمان اللازمة لتحقيق الاستقرار النقدي ،مماترتب عليه ارتفاع المستوي العام للأسعار بمعدلات متزايدة.

- وعند **قياس الفجوة التضخمية بدلالة صافي فائض الطلب المحلي**أن فائض الطلب خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠١٤)تراوح بين٨٢.٧ مليار جنيه عام٢٠٠٠، ونحو٥٨٧.١ مليار جنيه عام ٢٠١٢، وأن نسبة فائض الطلب المحلي إلي الناتج المحلي الاجمالي أخذت في الارتفاع حيث بلغت حد ادني نحو ١١.٧% عام٢٠١١ وحد اقصي بلغ نحو ٩٢.٨% عام ٢٠٠٥ وفي نهاية الفترة بلغت ٣٤.٩% عام ٢٠١٤ وهذا يشير إلي وجود الفجوات التضخمية في هذه الفترة.

- أما عند تقدير **معدل التضخم السنويوفقاً لأسعار المستهلكين** اتضح أن معدلات التضخم السنوي لأسعار الطعام والشراب في كل من الريف والحضر كانت مرتفعة بشكل كبير خلال السنوات ٢٠٠٧ وحتي ٢٠١١ وذلك بتأثير أزمة الغذاء العالمية في تلك الفترة حيث تعتمد مصر علي واردات الغذاء من الخارج إلي حد كبير وبالتالي كان من الصعوبة حماية المستهلك المصري من الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية حيث شهد عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أعلي معدل تضخم في أسعار السلع الغدائية بلغ نحو١٩.٣% في الريف ونحو ١٨.٣% في الحضر وكذلك شهد نفس العام أكبر معدل للتضخم في المستوي العام للأسعار حيث قدر بنحو ١٨.٧% في الريف ونحو ١٧.٨% في الحضر وذلك في ذروة أزمة الغذاء العالمية.

- كما اتضح أن **معدل التضخم السنوي وفقا لأسعار المنتجين** قد بلغ اقصاه في عامي ٢٠٠٧ ، ٢٠١١حيث قدربنحو ١٧.٧%، ١٧.٣% في حين بلغ حد ادني نحو 2,8% عام2000، ٢٠٠٣.
- ويحتوي الاقتصاد المصري علي **عوامل متعددة للضغط التضخمي** ومنها **زيادة الاستثمارات القومية عن الادخار القومي فعند دراسة** تطور كل من الاستثمارات والادخار القومي وعجز الادخار عن الاستثمار أي الفجوة بينهما خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠١٤) تبين أن معدل النمو السنوي في كل منها بلغ حوالي ٧.٥%، ٩.٩٤%، ٩.٤٥% من المتوسط الذي يبلغ نحو ١١٠.٥٥، ٩٦.٩٤، ١٣.٦١ مليار جنيه علي الترتيب السابق .
- **أما عن اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات القوميةفعند دراسة** تطور قيمة الصادرات القومية والواردات القومية وعجز الصادرات عن الواردات تبين أن أن معدل نمو السنوي في قيمة الواردات القومية بلغ نحو٢٣.٣٥مليار جنيه سنويا في حين بلغ معدل النمو السنوي في قيمة الصادرات القومية نحو ١٨.٩٦ مليار جنيه في فترة الدراسة وقد يرجع ذلك إلي انخفاض في اسعار وكمية الصادرات القومية ويؤدي ذلك إلي عجز في الموازنة العامة للدولة وبالتالي ضعف قدرة الدولة علي الاستيراد إذ تعد حصيلة النقد الأجنبي من التصدير هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات القومية لذلك تتدهور القدرة علي الاستيراد فإنذلك ينعكس في وجود عجزفي عرض السلع الاستهلاكية المستوردة وبالتالي ترتفع أسعار هذه السلع ارتفاعاً واضحاً.
- **وبالنسبة إليالعجز في ميزانية الدولة** فنجد أن عجز الميزانية أخذ في التزايد عام بعد أخر فلقد بلغ حوالي ٢١.٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ثم أصبح نحو ٢٤٤.٧٢٦ مليون جنيه عام٢٠١٣ أي أنه تضاعف نحو ٣١ مرة عما كان عليه عام ٢٠٠٠.
- **أما عن زيادة الاجور ومتوسط الاجر وانخفاض الانتاجية فنجد أن** الاجور في الاقتصاد القومي زادت من حوالي ١٤.٣ مليارجنيه عام ٢٠٠٠ حتي بلغت نحو ١٠٢مليارجنيه عام ٢٠١٤ أي حوالي أربعة أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠٠٠ ويرجع السبب في زيادة الاجور الي الزيادة الكبيرة في العمالة، وزيادة متوسط الاجر، يلاحظ أن عدد العاملين قد ارتفع من نحو ١٦.٦ مليون عامل في بداية الفترة حتي اصبح نحو٢٤.٣مليون عامل عام٢٠١٤ وبمقارنة تطور معدل النمو السنوي

لمتوسط الأجر السنوي للعامل في الاقتصاد المصري ومعدل نمو الانتاجية للعامل بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة يلاحظ أن كلا من المعدلين أخذ يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الا أنه يلاحظ أن أقصي معدل لنمو الاجر السنوي كان في عام٢٠١١حيث بلغ نحو ١٤.٨% ، وأدني معدل كان عام٢٠٠٣حيث بلغ نحو ٠.١%، أما بالنسبة للانتاجية فقد بلغ أقصي معدل له عام ٢٠٠٩ فكان حوالي ٢٨.٦% وأدني معدل لها حيث اخذ قيمة سالبة بلغت حوالي-٣.٥% عام ٢٠٠٥ وقد تسبب الخلل بين معدل نمو الانتاجية وانخفاضة ومعدل نمو الاجر السنوي وارتفاعه إلي زيادة الضغط التضخمي في الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة.

- **وبالنسبة إليالتراجع في سعر صرف الجنيه المصري** فاتضح أن الاتجاه العام لتطور سعر الصرف الدولار وسعر الصرف الجنيه وذلك خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠٠٠) أن معدل الزيادة السنوي في كل منهما ٣.١٢%، ٣.٢٩% علي الترتيب، وقد ثبت معنوية معامل الانحدار لسعر صرف الدولار والجنيه وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٦٨ ٠.٦٣ لكل منهما علي الترتيب وذلك يعني أن ٦٣% ، ٦٨% من التغيرات في سعر الصرف ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.
- **وبالنسبة إلي زيادة الاستهلاك النهائي**فتبين أن حجم الاستهلاك النهائي كانت تمثل ٦٧.٥% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٠ ثم تذبذبت هذه النسبة بين التزايد والتناقص حتي أصبحت النسبة٧١.١١%عام ٢٠١٣.ويرجع ذلك الي زيادة عدد السكان،وارتفاع الدخول النقدية،وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وظهور انماط استهلاكية جديدة أي حب التجديد وارتفاع عدد السلع الاستهلاكية واصبحت السلع أكثر جودة، والاعتماد علي السلع المصنعة بدلاً من التصنيع في المنزل .

ويوضح الباب الثالث :- التضخم في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ فيمكن من خلال دراسة حركات أسعار السلع الزراعية وفقاً للأرقام القياسية لأسعار الجملة للحاصلات الزراعية والارقام القياسية لأسعار المستهلكين في الريف والأرقام القياسية لنفقة المعيشة في الريف التعرف علي مظاهر التضخم في هذا القطاع.

- يلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار الجملة للحاصلات الزراعية في الريف قد شهد زيادة كبيرة خلال فترة الدراسةحتي بلغ أقصاه عام٢٠١٤ حيث قدر بنحو٢٥١.٦أي بزيادة قدرت بنحو ١٥١.٦% عن سنة الاساس.
- وبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أقصاه عام ٢٠١٤ حيث قدر بنحو ٣٣٠.٧ كرقم عام بينما بلغ نحو ٤٧٦ للطعام والشراب أي بزيادة قدرها حوالي ٢٣٠.٧%، ٣٧٦% من سنة الاساس .
- ويمكن قياس **المستوي العام للأسعار الزراعية** عن طريق الرقم القياسي الضمني الزراعي فقد تبين من الدراسة أنه قد تزايد بصفة مستمرة حتي بلغ أقصاه في عام ٢٠١٤ حيث بلغ حوالي ٤٤٣.٤ عام ٢٠١٤ أي بمقدار زيادة نحو ٣٤٣.٤% من عام الأساس، ، وتبين أن معدل التضخم في قطاع الزراعة باستخدام الرقم القياسي الضمني الزراعي قد تراوح بين حد أدني قدر بنحو ٠.٥% في عام ٢٠٠٠، وحد اقصي قدر بنحو٢٠.٥% في عام ٢٠٠٤ خلال ذات الفترة.
- كما تبين من الدراسة أن حجم الفجوة التضخمية الزراعية تتزايد سنويا بما يقدر بحوالي نحو ١٩٣٨٩.١ مليون جنيه أوما يعادل ٥.٨% من المتوسط السنوي لحجم الفجوة التضخمية الزراعية خلال الفترة موضع الدراسة.

ويتناول هذا الباب **أسباب وجود التضخم في القطاع الزراعي** فالقطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية المكونة لهيكل الاقتصاد القومي ومن ثم

اسباب وجود التضخم علي المستوي القومي ستؤدي الي ظهور التضخم في هذا القطاع، ولعل أهم هذه الأسباب هي :

- **الثبات النسبي للرقعة المزروعة:** في ظل الزيادة السكانية المتلاحقة ومن ثم تناقص نصيب الفرد من كل منهم فقد تناقص نصيب الفردمن الرقعة المزروعة خلال تلك الفترة من نحو ٠.١٢٢ فدان في عام ٢٠٠٠ إلي نحو ٠.٠٩٨ فدان في عام ٢٠١٤ . وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفردمن الرقعة المحصولية خلال تلك الفترة تبين أنه قد تناقص حيث بلغ نحو ٠.٢٢٠ فدان في عام ٢٠٠٠ إلي نحو ٠.١٨١ فدان في عام ٢٠١٤ .
- **انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي:** التي يترتب عليها زيادة الواردات من تلك السلع الغذائية الأساسية الأمر الذي يترتب عليه تزايد الواردات الزراعية ومن ثم تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي وكل ذلك يؤدي الي مزيد من الضغوط التضخمية كنتيجة مباشرة لنقص الانتاج الزراعي وعجزه عن ملاحقة الطلب المتزايد علي السلع الزراعية وخاصة الغذائية لذلك تزداد كمية الواردات من أهم السلع الغذائية كالقمح والذرة والزيوت والسكر واللحوم الحمراء والألبان والدواجن والأسماك مقدرة بالألف طن خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٤ حيث بلغت الكمية المستوردة من تلك السلع نحو٦٣٤٩ ، ٤٥٦٢ ، ٣٩٧، ٢٦٦ ، ١٤١، ٢٠٥، ٦٣٤٩، ٤٥٦٢ألف طن علي الترتيب .
- **عجز الميزان التجاري الزراعي المصري:** فتبين أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية تتزايد سنوياً بما يقدر بحوالي ٤٣٥.٢١ مليون جنيه أو مايعادل نحو٨.١٥% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال ذات الفترة، تبين أن قيمة الواردات الزراعية المصرية قد تزايدت سنويا بما يقدر بنحو ٨١٣.٢٨ مليون جنيهأما يعادل ٥.٣٨% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية المصرية لذات الفترة أي أن قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي تتزايد سنويا بما يقدر بحوالي ٣٦٠.٠٣ مليون حنيه أو مايعادل نحو

٣.٧٦% من المتوسط السنوي لقيمة العجز الكلي في الميزان التجاري الزراعي خلال تلك الفترة.أي **يمكن القول**أن الميزان التجاري الزراعي المصري قد تزايد عجزه باستمرار طول فترة الدراسة نتيجة لزيادة الواردات الزراعية بمعدلات تفوق زيادة الصادرات الزراعية أي أننا نعتمد علي الواردات الزراعية لتلبية احتياجاتنا من السلع الزراعية لعدم وفاء الانتاج المحلي منها للاستهلاك المحلي، وتكون نتيجة زيادة الطلب علي الواردات الزراعية انخفاض في قيمة العملة المحلية لاستنفاذ كمية كبيرة من العملة الصعبة وبالتالي ارتفاع المستوي العام للأسعار.

- **تطور حجم القروض الزراعية:**فتبين أن اجمالي الائتمان الزراعي بالأسعار الحقيقية قد أخذ في التناقص بمقدار سنوي معنوي احصائيا قدر بنحو ٣١٩ مليون جنيه، وقد تراجعتالأهمية النسبية للائتمان الزراعي بالنسبة لإجمالي الإئتمان المصرفي خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠١٤) بمتوسط بلغ نحو ٣.٢٨% وهذا يعني أن الائتمان الموجه للقطاع الزراعي علي الرغم من زيادته خلال هذه الفترة إلا أن اهميته النسبية قد انخفضت من ٥.٢٤% عام ٢٠٠٠ إلي حوالي ١.٥٨% عام ٢٠١٤.
- **ارتفاع تكلفة العمالة الزراعية:**فتبين أن عدد المشتغلين بالقطاع الزراعي قد تناقص من حوالي ٣٩٤١٠ عامل عام ٢٠٠٠ إلي نحو ٢٢٤٩٥ عامل عام ٢٠١٤ وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام لعدد المشتغلين في القطاع الزراعي أن عدد المشتغلين يتناقص بمقدار سنوي معنوي احصائيا بلغ نحو ٠.١٠١ مليون عامل، و أن اجر العامل الزراعي قد تزايد من حوالي ١٠٨جنيه /اسبوع عام ٢٠٠٠ إلي نحو ٥٩٤ جنيه /اسبوع عام ٢٠١٤ ، واتضح أن اجر العامل الزراعي يزداد بمقدار سنوي معنوي احصائيا بلغ نحو ٣.٣١ جنيه /اسبوع، وتبين ان معدل البطالة قد تذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ حيث تراوح بين حد أدني قدر بنحو ٩.٥% عام ٢٠٠٨ وحد أقصي بلغ حوالي ١٤.٥ %عام ٢٠٠٣ بمتوسط سنوي قدر بنحو ١٢.٠٦%.

- **ارتفاع الفاقد في الانتاج الزراعي:** فتبينتزايد الفاقد في الانتاج الزراعي خلال فترة الدراسة بين حد أدني بلغ نحو ١٨٦١ ألف طن عام ٢٠٠٠ ، وحد أقصي بلغ نحو ٥١٠٩ ألف طن عام ٢٠١٤ ومن ذلك يتضح أن ارتفاع الفاقد في عمليات الانتاج الزراعي قد يكون سببا مباشرا لانخفاض كمية الانتاج حيث يتم فقد جزء لا يستهان به من الانتاج يؤثر علي محدودية العرض الكلي من الانتاج الزراعي ، وتضـخم تكاليف حيث ترتفع تكلفة المنتج النهائي نتيجة لتحملة لقيمة وتكلفة الفاقد فتكون المحصلة النهائية مزيدا من التضخم.
- **ارتفاع اسعار بعض مستلزمات الانتاج الزراعي: فتبين أن** أسعار بيع كل من المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية فنجدأن اسعار المبيدات الزراعية قد تزايدت في بداية فترة الدراسة حيث بلغت نحو ٦٩٤.٦ جنيه /طن عام ٢٠٠٠ في حين بلغت حوالي ١٧٥٤ جنيه /طن عام ٢٠١٤ ، أما بالنسبة للأسمدة الكيماوية فنجد أن أسعار الأسمدة الأزوتية بلغت حدها الأدني نحو ٤٢١ جنيه /طن عام ٢٠٠٠ بينما بلغت حدها الأقصي نحو ١٦٠٠ جنيه /طن عام ٢٠١٤ مما يؤدي إلي ارتفاع التكاليف الانتاجية وبالتالي ارتفاع المستوي العام للأسعار الحاصلات الزراعية خلال فترة الدراسة.
- **وتبين من الدراسة عند التقدير القياسي للعوامل المؤثرة في المستوي العام لأسعار الحاصلات الزراعية:** ان زيادة الرقم القياسي لقيمة التقاوي بمقدار ١٠% تؤدي الي زيادة الرقم القياسي لمستوي الأسعار الزراعية بحوالي ٧.٩% مع ثبات باقي العوامل الأخري، في حين أن زيادة الرقم القياسي لقيمة المبيدات بمقدار ١٠% تؤدي الي زيادة الرقم القياسي لمستوي الأسعار الزراعية بحوالي ٢.٣% مع ثبات باقي العوامل الأخري، وكذلك زيادة الرقم القياسي لقيمة الأسمدة الكيماوية بمقدار ١٠% تؤدي الي زيادة الرقم القياسي لمستوي الأسعار الزراعية بحوالي ٤.٣% مع ثبات باقي العوامل الأخري، وأيضا زيادة الرقم

القياسي لقيمة الأجور بمقدار ١٠% تؤدي الي زيادة الرقم القياسي لمستوي الأسعار الزراعية بحوالي ٢٤.٢% مع ثبات باقي العوامل الأخري.

ويتضمن الباب الرابع:- الاتجاهات التضخمية في اقتصاديات بعض السلع الزراعية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.

- أوضحت نتائج الدراسة أن السعر المزرعي لكل من اللحوم الحمراء، القمح، الأرز، قصب السكر، البطاطس، الطماطم يتزايد سنويا بما يقدر بحوالي٩.٨%، ٩.١%، ١١.٤%، ٩.٣%، ٦.٩%، ١٠.٩%،من المتوسط السنوي للسعر المزرعي لتلك المنتجات الزراعية علي التوالي ، كما يتبين أن سعر التجزئة لكل من اللحوم الحمراء، القمح، الأرز، قصب السكر، البطاطس، الطماطم ، دقيق القمح يتزايد سنويا بما يقدر بحوالي١١.٢%، ١٠.٧%، ١١.٧%، ١١.٨%، ١٣.٦%، ١٣.٧%، ٧.٧%من المتوسط السنوي لسعر التجزئة المنتجات الزراعية علي التوالي.
- وعند دراسة التكاليف الانتاجية لبعض السلع الزراعية للتعرف علي اتجاهات الزيادة او النقص في بنود التكاليف والتي تؤثر في انتاج هذه المحاصيل تبين أن متوسط تكاليف الفدان لكل من القمح، الأرز، قصب السكر، البطاطس، الطماطم يتزايد سنويا بما يقدر بحوالي ٨.٣٩.%، ١٢.٢٣%، ٧.٤%، ٩.٨%، ٤.٣% من المتوسط السنوي لمتوسط تكاليف الفدان لتلك المحاصيل علي التوالي، وبالنسبة لمتوسط التكاليف الانتاجية لكل من القمح، الأرز، قصب السكر، البطاطس، الطماطم تبين أنه يتزايد سنويا بما يقدر بحوالي ٩.٤.%، ١٢.٣%، ٧.٤%، ٨.٣%، ٢.٨% من المتوسط السنوي لمتوسط تكاليف الأردب أو الطن لتلك المحاصيل علي التوالي ،أي أن متوسط التكاليف الفدانية والانتاجية للمحاصيل السابق ذكرها قد تزايد بصفة مستمرة الأمر الذي يعكس تزايد معدلات تضخم التكاليف في القطاع الزراعي وما يترتب عليه زيادة في اسعار المنتج النهائي **مما سبق يتبين أن** متوسط التكاليف الفدانية والانتاجية للمحاصيل السابق ذكرها قد

تزايد بصفة مستمرة الأمر الذي يعكس تزايد معدلات تضخم التكاليف في القطاع الزراعي وما يترتب عليه زيادة في اسعار المنتج النهائي.

- وبدراسةأهم بنود تكاليف الانتاج لمحاصيل الدراسة توصلت الدراسة أن تكاليف العمل البشري ومستلزمات الانتاج والايجار أهم بنود التكاليف الانتاجية والتي تؤثر في تضخم التكاليف الانتاجية **cost push inflation** ، وقد تبين أن الايجار يحتل المرتبة الأولي من تكاليف الانتاج حيث تمثل نسبة الايجار الفداني لهذه المحاصيل نحو ٤٠.٤%،٣٩.٧%، ٤٨% ، ٥٢.٦%، ١٣% وذلك من اجمالي قيمة التكاليف الفدانية البالغة نحو ٢٦٢٧ ، ٣١٣٩ ، ٥١٢٣ ، ٤١٤٩ ، ٧٧٠٣ جنيه / فدان لكل من القمح والارزوقصب السكر، الطماطم، البطاطسعلي الترتيب كمتوسط للفترة ٢٠٠٠/٢٠١٤ .
- وتبين من الدراسة عند تقدير معدلات التضخم في تكلفة **العمل البشري** المستخدمة لانتاج الفدان من القمح ، الأرز، قصب السكر، البطاطس، الطماطم فبلغ حوالي ٦٦.١١، ٢٤.٥، ٤٩.٨ ، ٤٠.٠٢، ٤٣.٢جنيه /فدان علي الترتيب كمتوسط الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٤ ، وبدراسة معدلات التضخم في **قيمة الايجار** المستخدمة لانتاج الفدان من القمح ، الأرز، قصب السكر، البطاطس، الطماطم فبلغت حوالي ٤٣.٤٧، ٤٤.٧،٧٤.٦، ٣٦، ٣٦.٤جنيه /فدان علي الترتيب كمتوسط الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٤، وبلغت معدلات التضخم في قيمة **مستلزمات الانتاج** المستخدمة لانتاج الفدان من القمح ، الأرز، قصب السكر، البطاطس، الطماطم فبلغ حوالي٣٩.٣، ٥٢.١، ١١٣.٨، ١٠٩.٤، ١٩.٢٥ %سنوياً كمتوسط الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٤ .
- وعند دراسة الطلب علي السلع الزراعية اتضح أن الاستهلاك القومي لكل من السلع موضع الدراسة في مصر أخذت اتجاهاً متزايدا في الاستهلاك القومي لكل من اللحوم الحمراء، القمح، الأرز، السكر، الطماطم ، البطاطس بنحو٣٣.٨٧، ٥٠٠.١ ، ٢١٥.٥ ، ١٠٦.١ ،١٨٨.٣، ٢٢٠.٩ ألف طن علي الترتيب بنسبة

٣.١٣%، ٣.٧%، ٥.١%،٤.٢%، ٢.٣%، ٧.٢% من متوسط الاستهلاك القومي خلال فترة الدراسة.

- بينما عند دراسة تطور الاستهلاك الفردي لكل من اللحوم الحمراء، القمح، الأرز، السكر، الطماطم ، البطاطس في مصر خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠٠٠ تبين أن متوسط نصيب الفرد لكل من اللحوم الحمراء، القمح ،الأرز،الطماطم يتناقص بمقدار ٠.٢٣٤ ،٢.٧١، ٠.٣٥، ١.٥٣ كجم /سنة أي بنسبة١.٧٤%، ١.٣ % ، ٠.٦٦%، ١.٧من متوسط الاستهلاك الفردي خلال فترة الدراسة، بينما متوسط نصيب الفرد لكل من السكر ، البطاطس تزايد بمقدار ٠.٨١٠ ، ٠.٩٥٩ كجم /سنة أي بنسبة٢.٧%، ٣.٧ % من متوسط الاستهلاك الفردي خلال فترة الدراسة.

يتضح مما سبق تناقص الاستهلاك الفردي (متوسط نصيب الفرد) لبعض السلع وقد يرجع ذلك الي زيادة السكان وزيادة الدخل الفردي وزيادة اسعار المستهلكين...وغيرها.

- وعند دراسة تطور أسعار التجزئة بالأسعار الجاريةللسلع موضع الدراسة وهي اللحوم الحمراء، القمح، الأرز، قصب السكر، البطاطس، الطماطم تبين أن أن معدلات الزيادة حوالي ١٢.١%، ١١.٦%، ١١.٧%، ٨.٨%،١٤.٤%، ١٣.٩%، سنوياً علي الترتيب وذلك كمتوسط للفترة ٢٠١٤/٢٠٠٠، ولقد فاقت معدلات الزيادة في اسعار التجزئة لبعض السلع موضع الدراسة مثل اللحوم الحمراء، القمح ، الأرز ، البطاطس، الطماطم ، معدل التضخم والذي بلغ حوالي ١٠.٣% سنويا خلال فترة الدراسة وذلك باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.
- وعند دراسة تطور أسعار التجزئة بالأسعار الحقيقيةللسلع موضع الدراسة وهي اللحوم الحمراء، القمح، الأرز، قصب السكر، البطاطس، الطماطم تبين أن أن معدلات الزيادة حوالي١٢.١%، ١١.٧%، ١٤.١%، ٦.٩%،١٥.٥%، ١٢.٨%، سنوياً علي الترتيب وذلك كمتوسط للفترة ٢٠١٤/٢٠٠٠. ويتضح أن معدلات التغير في السعر الحقيقي كانت اعلي من معدل التضخم أيضا في بعض السلع نتيجة الزيادة

في اسعار التجزئة الجاري المذكورة من قبل وانعكس ذلك علي زيادة معدلات السعر الحقيقي للمستهلك .

واخيرا يتناول هذا الباب وسائل علاج التضخم في القطاع الزراعي والتي تتضمن : الاهتمام بالتوسع الافقى للزراعة المصرية– الاهتمام بدور السياسة الزراعية والسعرية – زيادة حجم الاستثمارات الموجهه للقطاع الزراعى– التوسع الرأسى بهدف زيادة الانتاج – حل المشاكل المتعلقه بالعماله الزراعية – تقليل نسبة الفاقد الزراعى – تشجيع الصادرات الزراعية المصرية.

- **<u>توصي الدراسة بالأتي:</u>**

١. اتباع سياسة التوسع الرأسي بزيادة الإنتاج والتوسع الأفقي بزيادة المساحة المزروعة من المحاصيل الاستراتيجية الأساسية كالقمح والأرز.... الخ، حيث تناقص متوسط نصيب الفرد من الرقعة المزروعة بنسبة ٨٠.٣% خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٤ ، و تناقص متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية بنسبة ٨٢.٢% خلال نفس الفترة.

٢. العمل على زيادة الدور الرقابى على الأسواق وعلى الأسعار للمحافظة علي مستوي اسعار السلع الغذائية حيث بلغ معدل التضخم في المستوي العام للأسعار حوالي ١٨.٧% في نهاية فترة الدراسة، واتباع سياسة التسعير الجبرى.

٣. اتخاذ بعض الاجراءات من قبل الدولة باصدار قوانين لدعم الانتاج الزراعي وكذلك وقف اجراءات تصدير السلع الزراعية التي ارتفعت اسعارها المحلية (الأرز).

٤. تنشيط الجمعيات الاستهلاكية الحكومية لتوفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مناسبة مثل جمعيات حماية المستهلك حيث بلغت معدلات التضخم السنوي لأسعار السلع الغذائية نحو ١٩.٣% في الريف ونحو ١٨.٣% في الحضر.

٥. ضرورة تنسيق الجهود بين هيئات البحث العلمي في مجال الزراعة والسعي نحو تحسينه كماً ونوعاً ونشر التقنيات الزراعية لآحداث التنمية الزراعية بهدف زيادة الانتاج لضمان تحقيق الأمن الغذائي والحد من استيراد السلع

الغذائية من الخارج حيث تزايد العجز في الميزان التجاري الكلي سنويا بنحو ٣٢٨ مليار جنيه عام ٢٠١٤.

٦. زيادة المخزون الاحتياطي من السلع الاستراتيجية وزيادة السعات التخزينية لصوامع الحبوب.

٧. توجيه جزء من الاستثمارات لتنمية قطاع الانتاج الحيواني وتشجيع الدولة لمشاريع التسمين حتي يمكن زيادة الانتاج خاصة في المواسم التي يرتفع فيها الطلب علي اللحوم الحمراء حيث ارتفع السعر المزرعي من اللحوم الحمراء خلال فترة الدراسة بنسبة ٣٠٨ % من سنة الأساس.

٨. زيادة اهتمام الدولة بقطاع الدواجن والاستزراع السمكي باعتبار الدواجن والأسماك بديل جيد وارخص سعراً من اللحوم الحمراء حيث تزايد سعر المستهلك من اللحوم الحمراء خلال فترة الدراسة بنسبة ٣٤٩% من سنة الأساس.

٩. التوسع في انتاج الأعلاف غير التقليدية والأعلاف المركزة واقامة مصانع لتحويل المخلفات النباتية والحيوانية الي أعلاف وعلائق لتغذية الحيوانات لتقليل تكاليف الانتاج وبالتالي عدم ارتفاع الأسعار .